رفع جلسة المجلس إلى 7 يناير المقبل لغياب الحكومة بسبب تقديم الوزراء استقالاتهم

الغانم: جلسات خاصة لتعويض التأخير ومناقشة أي استجوابات باتفاق النواب

مرزوق الغانم رفع جلسة مجلس الأمة لعدم حضور الحكومة

مجلس الأمة خال من النواب

حوارات جانبية بين عدد من النواب الحضور (تصوير: صالح محمد)

كتب مصطفى كامل

فيما رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة امس، نظرا لعدم حضور الحكومة بسبب تقديم الوزراء استقالاتهم، اكد الغانم وجود اتفاق نيابي على عقد جلسات خاصة لتعويض الجلسات الماضية والتأخير في اقرار التشريعات مشيرا الى جاهزية مجموعة من القوانين المهمة والتي طال انتظارها.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين أمس، ان التاخير في اقرار بعض التشريعات والقوانين جاء لاسباب خارجة عن ارادة النواب مؤكدا ان الاتفاق الذي تم بين مكتب المجلس واللجان قائم على اهمية السرعة في الانجاز «وانه لن يكون هناك اي تاخير بعد الان».

واضاف «اطمئن المواطنين ان القوانين ستقر بعد تشكيل الحكومة» مشيرا الى ان هناك قوانين مهمة جاهزة مثل المعاملات الالكترونية ومحاكمة الوزراء وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهن المصرفية وقانون انشاء الهيئة العامة للاتصالات.

وذكر ان هناك هاجسا لدى المواطنين بان الجلسات السابقة التي شهدت استجوابات غاب عنها اقرار القوانين التي تهم المواطن وعند الانتظار لجلسة 24 الجاري «جلسة اليوم» غابت عنها الحكومة لاستقالة الوزراء.

وحول الجلسات الخاصة قال ان بعضها مرتبط باعمال لجان معينة كاللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية التي تبحث قانون القرض الاسكاني وعلاوة الاولاد وغيرها مبينا ان تلك التشريعات ستعقد لها جلسة خاصة فور تشكيل الحكومة وستقر دون تاخير بعد جلسة السابع من يناير المقبل.

- التأخير في إقرار بعض التشريعات جاء لأسباب خارجة عن إرادة النواب واتفقنا على سرعة تحقيق الإنجاز
- اللجنة المالية انتهت من قانوني القرض الإسكاني وعلاوة الأولاد وسينجزان في موعدهما
- الاعتراضات النيابية على عودة بعض الوزراء آراء فردية تجاه وزير معين ومن حق كل عضو إبداء رأيه

واوضح الغانم ان اللجنة المالية انتهت من قانوني القرض الاسكاني وعلاوة الاولاد مضيفا ان تلك القوانين «ستنجز في موعدها ان شاء الله .. وان اللجان البرلمانية لن تتعطل عن العمل وان التقارير التي انجزت ورفعت ستدرج على جدول الاعمال».

وذكر ان هذه القوانين تحظى بموافقة اغلبية المجلس معربا عن تمنياته بان تصدر كل التشريعات بالتوافق مع الحكومة التي تمنى تشكيلها «قبل السابع من يناير حتى نمضي قدما في جدول الاعمال».

واكد الغانم استعداد النواب للاجتماع بشكل يومي سعيا الى اقرار القوانين المتأخرة وانجاز ما يريده الشعب الكويتي مجددا التاكيد على اقرار القوانين «فور تشكيل الحكومة .. وان اي استجوابات مستقبلية ستكون لها جلسات خاصة غير الجلسات العادية».

وبسؤاله عن وجود اعتراضات نيابية على عودة بعض الوزراء السابقين اوضح ان هذه اراء فردية او من مجموعة معينة من النواب تجاه وزير معين مؤكدا حق كل نائب في ابداء رأيه.

واضاف ان هذا الامر يبقى عند سمو رئيس مجلس الوزراء معربا عن طموحه بان يكون التشكيل الحكومي الجديد مكون من فريق قادر على مجاراة مطالب المجلس وطموحات الشعب الكويتي.

وفي سياق اخر قال الغانم ان مكتب المجلس اقر تشكيل هيئة من بعض الخبراء الدستوريين لتكون «مرجعية دستورية للمجلس» مبينا ان الهدف هو تقويم اي اعوجاج سابق في العمل البرلماني وستعطي تلك الهيئة مجلس الامة بعدا وسندا لمواجهة اي امور تحدث في المستقبل للعمل البرلماني.

واوضح الغانم ان الهيئة تتكون من الخبراء محمد المقاطع ومحمد الفيلي وخليفة الحميدة وعبدالفتاح حسن وداود الباز.

من ناحية اخرى، رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم جلسة الأمس، «نظرا لعدم حضور الحكومة بسبب تقديم الوزراء استقالاتهم الى سمو رئيس مجلس الوزراء » على ان يكون تاريخ انعقاد الجلسة المقبلة في السابع من يناير عام 2014.

وبارك الغانم خلال الجلسة لنواب مجلس الامة بـ «حكم المحكمة الدستورية» الذي صدر امس الأول.

وكان الغانم اكد امس تسلمه كتابا رسميا من الحكومة يفيد بتقديم جميع الوزراء لاستقالاتهم ووضعها بتصرف سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء موضحا ان الحكومة اعتذرت بذلك عن عدم حضور جلسة المجلس المقررة اليوم.

وكانت المحكمة الدستورية قضت امس برفض بعض الطعون الانتخابية بشان صحة انتخابات مجلس الامة «يوليو 2013» وبقبول ترك الخصومة في طعنين.

كما قضت المحكمة ببطلان عضوية النائبين في مجلس الأمة الحالي أسامة الطاحوس ومعصومة المبارك واعلان فوز المرشحين عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل بعضوية مجلس الامة الحالي.

يذكر ان الانتخابات البرلمانية التي جرت في 27 يوليو الماضي تمت وفقا للمرسوم رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 القاضي باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة وفق النص التالي «تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لاكثر من هذا العدد».

أكد وجود شبهات حول مشاريع في الجامعة

عبدالصمد: رمال الشدادية تسرق بالجملة وديوان المحاسبة أثبتها في تقريره

- طالبنا الحكومة بوضع منظومة أمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار الأمر

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لها بحثت فيه الحساب الختامي لجامعة الكويت.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد ان هناك بعض الملاحظات على الجامعة من بينها عقود قيمتها 900 مليون دينار لم يتم عرضها على ديوان المحاسبة.

واضاف عبد الصمد انه كان هناك جدل قانوني حول وجوب اعتماد اللوائح التنظيمية للجامعة من قبل ديوان الخدمة المدنية فديوان المحاسبة يؤكد ضرورة ذلك بينما الجامعة اكتفت باعتمادها من مجلس الجامعة وارسلنا الموضوع الى مجلس الوزراء لمعرفة مدى حق الجامعة في ذلك.

وبين عبدالصمد انه في بعض المناقصات لاتكون الترسية على اقل اسعار ومن ضمن ذلك تمت ترسية احد العقود بفارق 316 مليون دينار مشيرا إلا ان هناك شركات تتفق مع بعضها وكل واحد ياكل نصيبه من الخبزة.

ولفت عبدالصمد الى ان الرمال في مشروع الشدادية تثير الشبهات فديوان المحاسبة اثار موضوع سرقتها وهناك سيارات حاملة للرمال تخرج بالجملة من الجامعة بالتعاون مع بعض العاملين بها.

وبين ان اللجنة طلبت من وزارة المالية سرعة التصرف بالرمال ووضع منظومة امنية حتى لاتتم سرقتها، لافتا إلى ان المصروفات على المكاتب الاستشارية كانت اكثر من ايراداتها في جامعة الكويت.

وقال عبدالصمد: شهد الاجتماع حديثا حول ما قدمه النائب عبدالحميد دشتي من اقتراحات بقوانين مبينا انه لايجوز له لاشحيا ذلك بل حتى سيارته لا يستطيع ان يتسلمها الا بعد اداء القسم الدستوري.

عدنان عبدالصمد

طالبوا بغرامة 1000 دينار وغلق المحل المخالف لمدة شهر

5 نواب يقترحون منع الأنشطة التجارية وقت صلاة الجمعة

عبدالرحمن الجيران

أحمد بن مطيع

حمود الحمدان

قدم النواب حمود محمد الحمدان، ماضي محمد الهاجري، د. أحمد مطيع العازمي، د.حسين القويعان ود.عبدالرحمن الجيران باقتراح بقانون بشأن منع التعامل التجاري وقت صلاة الجمعة، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، وجاء في نص القانون ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور.

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

– مادة أولى –

يمنع البيع والشراء في الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم قبل موعد صلاة الجمعة بنصف ساعة، وحتى الانقضاء من الصلاة.

– مادة ثانية –

يمنح موظفو بلدية الكويت حق الضبطية القضائية لتطبيق هذا القانون، وعلى وزير الدولة لشؤون البلدية إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

– مادة ثالثة –

يعاقب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وغلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيين على الأقل.

– مادة رابعة –

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وأرفق النواب مع اقتراحهم مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

نظرا لما دعت إليه الآية الكريمة في سورة الجمعة من صريح النهي عن البيع والشراء وقت صلاة الجمعة، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، لما فيهما من الاشتغال بهما عن الصلاة. ولما ورد في المذكرة التفسيرية للدستور حين ذكرت أن نص المادة الثانية من الدستور "إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ، عاجلا أو آجلا، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك".

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليقضي في مادته الأولى "يمنع البيع والشراء في الأسواق والمجمعات التجارية والجمعيات التعاونية والمطاعم قبل موعد صلاة الجمعة بنصف ساعة، وحتى الانقضاء من الصلاة".

فيما قضت المادة الثالثة بمعاقبة من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة مالية قيمتها 1000 دينار كويتي، وغلق المحل المخالف لمدة شهر على نشر الحكم في جريدتين يوميتين كويتيين على الأقل.

- المشرع مطالب بحمل أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك

الحويلة يطالب بإنشاء هيئة عامة للطرق السريعة للحد من الاختناقات المرورية

محمد الحويلة

قام النائب محمد الحويلة بتقديم اقتراح للحد من مشكلة الاختناقات المرورية بانشاء هيئة عامة للطرق السريعة، جاء نص الاقتراح كالتالي:

تعتبر مشكلة الاختناقات المرورية من أهم المشاكل التي تواجه معظم المواطنين والمقيمين في الدولة، حيث لم يعد الإزدحام المروري يقتصر على فترة الذروة فقط إنما في معظم الأوقات أو على مدار الساعة حتى أصبحت مشكلة عامة تواجه المجتمع ككل الأمر الذي يتطلب الدراسة الجدية ووضع الحلول لها، ومراعاة التخطيط في المدن الجديدة، قبل ازدحامها بالسكان، حتى لا تنتقل المشكلة إلى الأماكن الجديدة وتتكرر المعاناة.

فإن المشكلة يجب أن تأخذ أبعادًا أخرى أكثر إيجابية وموضوعية تراعي الواقع الذي نعيشه والموارد المتوفرة حاليا والتي تلبي متطلبات المستقبل، وللحد من الإختناقات المرورية التي أصبحت تشكل هاجسا لدي المواطن لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية.

لذا فانني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

« نص الاقتراح »

1 – إنشاء هيئة عامة للطرق السريعة يشترك في تشكيلها الجهات الحكومية ذات الصلة لتجاوز العمل البيروقراطي.

2 – إعادة التخطيط العمراني مع التركيز على التوسعات في بناء شبكة متكاملة من الطرق والجسور لمواجهة التزايد الحالي والمستقبلي في عدد السكان ومن ثم عدد المركبات وكثافتها على الطرقات.

3 – سرعة إنشاء وتنفيذ مترو الأنفاق وتشغيله لما له من أثر مؤكد في تقليل عدد الباصات وسيارات الأجرة وتقليل الإزدحام المروري وحسن التعامل مع الطلاب ومراقبة سلوكهم أثناء تلك التنقلات اليومية وذلك لزيادة إطمئنان أولياء الأمور.

7 – التشدد في إعطاء رخص القيادة وزيادة الإهتمام بالتحقق من معايير اللياقه للسائقين والدقة في عمليات الفحص الطبي لراغبي الحصول على رخص القيادة.

8 – إلزام أصحاب العقارات بتخصيص مواقف للمركبات ضمن حدود العقار.

9 – إدخال مقرر الثقافة المرورية بمختلف المراحل الدراسية بما يتناسب مع كل مرحلة، وذلك بدءًا من مرحلة رياض الأطفال، وذلك لضمان غرس القيم السلوكية الخاصة بالقواعد المرورية في النفوس والتدريب عليها منذ الصغر، مع التركيز على تنفيذ برامج عدة للتوعية المرورية لمختلف الفئات العمرية من خلال وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

توقيتات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية بحيث يكون هناك تفاوتا بين مواعيد الدوام في الأجهزة الحكومية بما يحد من التكدس المفاجئ لمستخدمي الطرق.

5- دراسة سلبيات وإيجابيات نقل مقار بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى خارج المناطق المزدحمة.

6 – التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة التربية وشركة النقل العام الكويتية لتخصيص باصات صغيرة لنقل الطلاب والطالبات من وإلى المدرسة وهو ما يمكن أن يحقق عددًا من النتائج أولها تخفيف الإزدحام على الطرق، وكذلك تقليل عدد الحوادث نتيجة لذلك، ويمكن أن يكون تشغيل هذه الباصات بمعرفة أولياء الأمور من المتقاعدين والعاملين بالمدارس، ولا شك أنهم سيكونون أكثر حرصًا على مواعيد الدراسة وسلامة عمليات النقل إضافة إلى أهمية تشجيع نظم النقل الجماعي للعاملين في مختلف مصالح الدولة وهيئاتها.

4 – تفعيل إجراءات المجلس الأعلى للمرور فيما يتعلق بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لتنظيم

الشايع يسأل عن أرباح كبار موظفي الشركات النفطية

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا إلى وزير النفط حول ما يسمى مشاركة الارباح لكبار موظفي الشركات النفطية، جاء نصه كالتالي:

يرجى توجيه السؤال التالي إلى السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط المحترم

أثناء مناقشة أعضاء المجلس تقارير ديوان المحاسبة وملاحظاته على الوزارات و الجهات الحكومية باجتماعه الأخير تبين وجود ما يسمى بمشاركة الأرباح لكبار موظفي الشركات النفطية، واتضح أن بعض من هذه الشركات قد حصل موظفيها على أرباح ومكافآت تفوق أرباح الشركة نفسها.

لذا أرجو الإجابة على السؤال التالي :-

1 – كم عدد موظفي شركات القطاع النفطي الذين استفادوا أو لهم حق الاستفادة من المشاركة بالإرباح ؟

2 – ما هي الأسس التي يتم على أساسها مشاركة الموظفين بالإرباح ، وهل زيادة الأرباح مرتبطة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط عالميا؟

3 – ما هو المبلغ السنوي الذي تم توزيعه على موظفي شركات القطاع النفطي من خلال المشاركة في الأرباح منذ العمل بتلك الآلية ؟

4 – هل هناك شركات يتم توزيع أرباح على اي من موظفيها تفوق أرباح الشركة نفسها ؟

5 – هل هناك علاقة بين أسعار النفط العالمية وبين جهود موظفي تلك الشركات من خلال عملهم حتى يتم صرف زيادة الأرباح من ذلك الارتفاع في أسعار النفط ؟

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
اعلان رقم 2013/94
الاعلان عن طرح الممارسة رقم 2014/2013/13
توريد وتركيب وتشغيل طابعات وماسحات ضوئية لبلدية الكويت
تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم2014/2013/13 توريد وتركيب وتشغيل طابعات وماسحات ضوئية طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكوره اعلاه والتي يمكن الحصول عليها من من ادارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات)مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الاوسط) الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 50 د.ك (خمسون دينارا فقط لاغير) غير قابلة للرد .علما بأن آخر موعد لايداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود ببلدية الكويت الرئيسية – مبنى الوزير – الدور السابع هو في تمام الساعه الثانية عشره من ظهر يوم الأثنين الموافق 2013/12/30 للإستفسار تلفون 22401044 . وتسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها ولا تقل قيمة الكفاله الأولية عن 2% (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق أو كفالة مصرفيه لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء علما بأن الممارسة غير قابلة للتجزئة .
مدير عام البلدية